



لم يسهم التفاهم بين التيار الوطني والقوات في الاتفاق على قانون انتخاب (الخبير)

تقرير

سلة بري بالمفرق: حكومة ثم قانون انتخاب

هذه القوى، يتعدى الهدف الذي انطلقت من أجله أساساً الاجتماعات المشتركة بين الأطراف الثلاثة، ما أثار أسئلة عن مغزى التنسيق بين هذه الأطراف انتخابياً، في وقت يفترض فيه أن يدافع المستقبل عن القانون الذي اتفق عليه مع القوات اللبنانية. إلا إذا كانت هناك قطب مخفية تحتاج إلى مزيد من الوقت لتوضيحها.

الأمر الثاني هو موقف «الموارنة الأقوياء»، بحسب الاصطلاح الذي استخدم إبان اجتماع القيادات المارونية الأربع في بركي بعد انتخاب البطريرك مار بشارة بطرس الراعي. فبركي كانت أول من طرح فكرة البحث عن قانون جديد للانتخاب، وبدات اللجان والاجتماعات تتكثف تحت هذا العنوان، وجل ما توصلت إليه هو المشروع الأرثوذكسي الذي جوبه بحملة رفض واسعة، وتخلّى عنه لاحقاً بعض المدافعين عنه. والقيادات المارونية بحثت بدورها في القانون العتيق، لكنها لم تتوصل إلى تصور مشترك. فللكتاب مشروعها، ولتتار المردة مشروعها، والقوات وضعت المشروع المختلط بالتوافق مع المستقبل والاشتراكي، والتيار لا يلتقي مع أي منهم، بل لا يزال على موقفه العلني من الأرثوذكسي والنسبية الكاملة.

ورغم مرور أشهر وسنوات، إلا أن القوى المسيحية ظلت على خلاف في رؤيتها للقانون الجديد. ولم يسهم التفاهم بين التيار الوطني والقوات في الاتفاق على قانون واحد، بعد كل الاجتماعات الثنائية والتفصيلية التي عقدت في معرّاب والرابية وخارجهما، لا بل إن الطرفين ظلّا على مشروعيهما وتفاهماتهما مع حلفائهما، علماً بأن هذه القوى هي التي ترفع دوماً شعار تغيير قانون الانتخاب الذي أصبح أحد أكثر عناوينها حضوراً في أدبياتها قبل الدوحة وبعد.

ومع اقتراب استحقاق الانتخابات، وحمية البحث عن قانون جديد، يكمن جوهر الاختلاف في الرؤية، بين القوى المسيحية المختلفة حتى الآن، بدليل كثرة الاقتراحات التي تطرحها من دون وجود أي قاعدة اتفاق مشتركة، وبين بري والمستقبل وحزب الله الساعين إلى توحيد موقفهم حول قانون جديد، ولو من دون ضمان اعتماده في الانتخابات المقبلة.

انعدت في أب الفائق، وكان محوراً سلة بري والألوسيات الواجب اعتمادها لإخراج البلد من أزمتها. ويرجح من يعرف بري أن يقدم الاقتراح الأخير على الأول لرفع سقف التفاوض، وخصوصاً أن الكتل الثلاث، المستقبل والقوات واللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي، التي قدمت مشروع المختلط بين الأكثرية (68 نائباً) والنسبي (60 نائباً) كانت تفاوض بري للتوفيق بين المشروعين وتقليص هامش الاختلاف بينهما من دون نتيجة. وبحسب المعلومات، فإن رئيس المجلس سيذهب إلى الضغط أكثر في اتجاه الاقتراح الثاني، ولا سيما أنه لم يجد رفضاً من التيار الوطني الحر، بل لقي تجاوباً متقدماً لمناقشته بجدية، وهو ما تبين خلال المفاوضات التي جرت إبان تأليف الحكومة، التي حد اعتبار البعض أنه جرت مقايضة بين تأييد التيار لبري، وبين سير الأخير بما أرادته التيار في الحكومة، وكذلك من جولة لجنة التيار الوطني الحر اللبنانية



يخشى معارضو بري أن يثمر ضغطه في قانون الانتخاب كما في الحكومة



الأخيرة مع بري وغيره. وهذا يعني أننا سنكون مع جولة جديدة من المواجهات السياسية في شأن القانون العتيق، بعدما رفع حزب الله السقف في اتجاه النسبية الكاملة، ورفضها المستقبل والنائب وليد جنبلاط، ما أدى إلى سحبها من التفاوض لمصلحة أفكار بري الجديدة. ويخشى معارضو بري أن يثمر ضغطه في القانون كما أثمر في الحكومة، ولا سيما أنه يعول على أكثر من نقطة في سعيه إلى تعويم اقتراحه الجديد، ومنها حوار المستجد حول القانون مع تيار المستقبل وحزب الله في اجتماع مشترك. وهذا يشكل تطوراً سياسياً لافتاً في آليات البحث بين

فيما يسعى الرئيس نبيه بري إلى تحقيق إنجاز ثاب بعد الحكومة. ويناقش مع تيار المستقبل وحزب الله قانون الانتخاب. لا تزال الأحزاب المسيحية تدور في حلقة مفرغة حول القانون العتيق

هيام القصيفي

يبدو الرئيس نبيه بري أكثر المرشحين إلى ما حققه في الأسابيع الأخيرة، بعدما بدا أنه أصيب بنكسة يوم تلمس الاتجاه إلى انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، وتحطيه في ترتيب أولويات السلة التي اقترحها.

لكن بري سرعان ما استعاد المبادرة، بعد انتخاب عون، ليفرض إيقاعه من دون منازع على مسار تأليف الحكومة التي توسط أعضاءها في الصورة التذكارية. تخطى رئيس المجلس لحظة استيعاب انتخاب عون، مستفيداً من تفويض حزب الله له إدارة التفاوض الحكومي واختيار الوزارات لقوى 8 آذار، محصلاً بذلك حصة وازنة، لها تأثيرها في قرارات مجلس الوزراء، بعددها وأسماء شخصياتها وحقائبها.

بعد الحكومة، يأتي قانون الانتخاب الذي سيكون عصب المرحلة المقبلة وعمادها الأساسي. وهنا، يعود بري ليلعب دوراً محورياً في إعادة تعويم سلته التي اقترحها قبل انتخاب الرئيس، بتقسيم عناوينها، ليفرض مجدداً الاتجاه الذي يرتئيه في شأن قانون الانتخاب.

في هذا المشهد، يكمن أمران بارزان: الأول أن بري يرسم سيناريو التفاوض بين حذّي القانون المختلط الذي قدمته كتلته النيابية والقاضي بانتخاب النواب مناصفة بين الأكثرية والنسبي، والاقتراح الجديد المتعلق بالتأهيل على مستوى القضاء والفوز بالنسبية على المحافظة، وهو الاقتراح الذي سبق أن قدمه «كافكار جديدة تغير المعادلة» على طاولة الحوار التي

وتالياً التقيد بالمهلة الجديدة الناجمة عن وضع القانون الجديد. بيد أنه يجزم، مرة تلو أخرى، بأن لا تمديد للمجلس على غرار ما حصل عامي 2013 و2014 كهدف في ذاته، تارة بسبب رفض قانون 2008، وطوراً من جراء تعذر التوصل إلى قانون جديد.

لكن جزمه برفض تمديد الولاية لا يوصد الابواب دون قانون 2008. ما يلزمه اليه بري انه لا يتوقع بالضرورة في مدى قريب قانوناً جديداً للانتخاب، رغم تأكيد تفاهمه مع رئيس الجمهورية ميشال عون على رزمة من الصيغ المقترحة لقانون الانتخاب سواء بنسبية كاملة أو نصف نسبية، ورغم وجود أكثر من تحرك في ما بين الكتل يوحي بجديتها للتفاهم على قانون جديد.

بيد أن اصغاء رئيس المجلس إلى الموقف الأخير للنائب وليد جنبلاط الرافض الخوض في النسبية لقانون الانتخاب، يجعله يتحدث مجدداً عن «هواجس» الزعيم الدرزي. يقول رئيس المجلس أن من الواجب طماننته إليها، خصوصاً أن مقاربة جنبلاط لقانون الانتخاب، كما لنتائج الانتخابات التي تترتب عليها، بحسب بري، «أجودية» خلافاً لرئيس الحكومة سعد الحريري وإفراء آخرين يتمسكون بقانون 2008 من باب الحصة التي يمنحهم إياها: «على أهمية ما حصل أخيراً من انتخاب رئيس للجمهورية التي تأليف حكومة جديدة، يبقى الأهم في كل ذلك كمصدر حقيقي للاستقرار هو قانون الانتخاب أولاً وأخيراً. وحده قانون الانتخاب - وهذه مسألة أساسية - يطمئن النفوس».

هي أذن الوصفة التي تشير بالإصبع، إلى الآن على الأقل، إلى قانون 2008 فحسب. بزاد الهواجس أولاً والقانون النافذ ثانياً.

المفاضلة الثالثة بعد عامي 2013 و2014: انتخابات بقانون 2008 أو الفراغ.

مدة الأشهر الستة الفاصلة عن موعد دورات الاقتراع ملزمة لتأليفها، إلا أن توقيت واضحاً حيال صدور مرسوم تأليفها في وقت اضحت هيئة الإشراف على الانتخابات جزءاً لا يتجزأ من قانونية الانتخابات نفسها، كما من بطلانها.

في كانون الثاني تدخل البلاد في دائرة الأشهر الستة السابقة لموعدها إجراء الانتخابات النيابية التي يفترض إنجازها قبل نهاية ولاية البرلمان الحالي في الساعة الصفر من 20 حزيران 2017، موعد بدء الولاية الجديدة. بذلك تكون حكومة الرئيس سعد الحريري، قبل أن تمثل أمام مجلس النواب لنيل الثقة في الشهر الأول من السنة الجديدة، دخلت باكراً في سياق مع الوقت. بعد أربعة أشهر، ما بين نيسان وحزيران، تبدأ المهلة القانونية لإجراء الانتخابات، ما يجعلها فعلاً أمام مشكلة جدية أجرائها في موعدها القانوني، لا مشكلة القانون النافذ الذي ستجرى على أساسه، خصوصاً وإن من المفترض - نظرياً على الأقل وهذا ما لم يتبته النص - أن يصير إلى تأليف هيئة الإشراف على الانتخابات قبل ثلاثة أشهر من صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، الذي يفترض صدوره هو الآخر قبل مدة مماثلة هي 90 يوماً من موعد الدورة الأولى للاقتراع. ما يعني أيضاً أن شباط وأذار هما الشهران المرجحان لصدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة.

على نحو كهذا تختلط المهل بعضها ببعض لتضع الانتخابات النيابية أمام مصير ملتبس ومشوش.

في بعض احاديثه أمام زواره، يرى رئيس مجلس النواب نبيه بري أن ثمة مبرراً لتمديد تقني محدود للمجلس لا تتعدى ثلاثة أشهر متى اتفق على قانون جديد للانتخاب، على أن يُدرج التمديد التقني القصير في صلبه كي يكون جزءاً لا ينفصل عنه، وشرطاً لإجراء الانتخابات وفق القانون الجديد،

اقتراح وزير الخارجية: شيء من النسبية (الخبير)



الأمينة غير واضحة، وهناك توافق دولي مع رؤية الحريري». في غضون ذلك، أبلغ بري الحريري أنه «في حال قام بتسليمه البيان قبل ظهر السبت، فسيطلب من مجلس النواب إعداد 128 نسخة لتوزيعها على النواب، وسيكون في الإمكان عقد جلسات الثقة أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس المقبلة».

وكان لافتاً أمس استقبال الرئيس الحريري مستشار وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والأفريقية، حسين جابر أنصاري، في حضور السفير الإيراني محمد فتح علي، وبحث معه الخطوات. كذلك تلقى اتصالاً هاتفياً من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، مهتماً بتشكيل الحكومة الجديدة، ومنتظماً للحريري النجاح والتوفيق في مهماته.